The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 21, August, 2023.
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

The global economic challenges in light of financial globalization and its impact on Corona epidemic spread

1 Hayder Basim Kareem
Department of Accounting, Technical Institute, Middle Technical University
hayder_basim@mtu.edu.iq
2 Mohammed Hussein Ali
Department of Accounting, Faculty of Administration and Economics,
University of Karbala
Muhammed.hussain@uokerbala.edu.iq

Abstract:
This research focused on studying the challenges facing global economies in the light of the spread of the Corona pandemic and the extent of the impact of this epidemic on financial globalization, and on answering a number of questions: Will the outbreak of the Corona virus lead to countries re-nationalizing their productive sectors, which means the end of globalization policies And the return of the state? And know the repercussions of this crisis. Will we go to another approach of globalization? And knowing whether this crisis will have a significant and continuing impact or will end its impact on the global economy, as happened during previous crises such as the global financial crisis that occurred in a year. The research concluded that after the retreat of the Corona epidemic, the feasibility of the structures of regional blocs, especially the European Union, should be reconsidered, and the form of political, economic, security and human relations between the various international regimes should be reconsidered, seeking to increase capital and foreign direct investment flows to developing countries, and to allow exporting countries For the capital by creating large investment opportunities more profitable in front of its accumulated surplus and providing guarantees for the owners of these funds and scope for diversification against many risks thanks to the mechanisms provided by financial instruments and arbitration between different markets.

المستخلص:
ركز هذا البحث على دراسة التحديات التي تواجه الاقتصادات العالمية في ضوء انتشار وباء كورونا ومدى تأثير هذا الوباء على العولمة المالية، وعلى الإجابة على عدد من الأسئلة: هل سيؤدي تفشي وباء فيروس كورونا إلى قيام البلدان بإعادة تأميم قطاعاتها الإنتاجية، وهو ما يعني نهاية سياسات العولمة وعودة الدولة؟ ومعرفة تداعيات هذه الأزمة. وهل سنذهب إلى نهج آخر من العولمة؟ ومعرفة ما إذا كانت هذه الأزمة سيكون لها تأثير كبير ومستمر أم ستنهي تأثيرها على الاقتصاد العالمي كما حدث خلال الأزمات السابقة مثل الأزمة المالية العالمية التي وقعت في عام. وتوصل البحث إلى أنه بعد تراجع وباء كورونا يجب إعادة النظر في جدوى هياكل التكتلات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأوروبي، وإعادة النظر في شكل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية بين مختلف الأنظمة الدولية والسعي لزيادة رأس المال وتدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى البلدان النامية، والسماح للبلدان المصدرة لرأس المال بخلق فرص استثمارية كبيرة أكثر ربحية أمام فائضها المتراكم وتوفير ضمانات لأصحاب هذه الصناديق ومجالاً للتنويع ضد العديد من المخاطر بفضل الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم بين الأسواق المختلفة.

مقدمة البحث :

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 21, August, 2023.
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

بعد انتشار فيروس كورونا ، لا يزال الوضع الاقتصادي متقلبًا للغاية على مستوى العالم وبالنسبة لمعظم البلدان والمناطق. إن عدم اليقين بشأن طول وعمق الآثار الاقتصادية المتعلقة بالأزمة الصحية يغذي تصورات المخاطر والتقلبات في الأسواق المالية وصنع القرار في الشركات. بالإضافة إلى ذلك ، فإن عدم اليقين بشأن الوباء العالمي وفعالية السياسات العامة التي تهدف إلى احتواء انتشاره ومنع حدوث موجة ثانية من الإصابات تزيد من تقلبات السوق. في عدد متزايد من الحالات ، تقوم الشركات بتأجيل قرارات الاستثمار ، وتسريح العمال الذين سبق أن تم دفعهم ، وفي بعض الحالات رفع دعوى إفلاس. ومما يضاعف من الوضع الاقتصادي حدوث انخفاض تاريخي في أسعار النفط الخام يعكس الانخفاض العالمي في النشاط الاقتصادي وآفاق التضخم ، بينما يساهم أيضًا في تدهور الاقتصاد العالمي من خلال قنوات مختلفة. ومن المحتمل بقوة أن تتمدد الخسائر الناجمة عن الفيروس لتشمل عموم الاقتصاد وفي القلب منه قطاع الخدمات، وفي وفترة يرتفع فيها الغموض كهذه الفترة يكون من المستحيل التنبؤ بالتكلفة ومقدار النمو بالنسبة للعام كله، وسوف يختلف مقدار الخسائر التي سيتعرض لها النمو الاقتصادي العالمي في 2020 بالدرجة الأولى وفقا للقدرة على السيطرة على الفيروس من عدمه، والعنصر المحدد الأساسي الآخر هو فعالية التدابير الاقتصادية المُتخذة.

المبحث الأول
الإطار العام للبحث

اولا: مشكلة البحث

دراسة التحديات التي تواجه الإقتصادات العالمية في ظل انتشار وباء كورونا ودراسة مدى تأثير هذه الجائحة على العولمة المالية.

والإجابة على عدد من الأسئلة: هل تفشي جائحة فيروس كورونا ستدفع الدول إلى إعادة تأميم قطاعاتها الإنتاجية، ما يعني نهاية سياسات العولمة وعودة الدولة بقوة؟ ومعرفة تداعيات هذه الأزمة. هل سنتجه إلى نمط مختلف من العولمة؟

ودراسة ما إذا كانت هذه الأزمة سيكون تأثيرها كبير ومستمر أم سينتهي تأثيرها على الإقتصاد العالمي كما حدث في الأزمات السابقة مثل الأزمة العالمية التي حدثت سنة 2008 ثم الأزمة الأخرى الناجمة عن كارثة فوكوشيما، والتي حدثت في اليابان سنة 2011 وقد استطاع الاقتصاد العالمي التغلب على كل تلك الأزمات والتحديات ليستعيد توازنه.

ثانيا: أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث لأنه يقوم بدراسة تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا على المبادلات التجارية والتحديات التي ستواجه الاقتصاد العالمي بعد إنتهاء جائحة كورونا. ومعرفة مفهوم العولمة المالية وهل ستحدث هذه الجائحة تطورات جديدة ومتغيرة في إطار العولمة المالية والإقتصادية والإنتاجية.

ثالثا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

1- معرفة العولمة المالية واساليبها المختلفة .
2- دراسة النتائج المترتبة على انتشار وباء كورونا.
3- هل ستنهي هذه الجائحة عصر العولمة المالية أم ستتخطاها الإقتصادات العالمية القوية.
4- تحديد السياسات التي يجب أن يتخذها صانعو القرار من أجل الحفاظ على إقتصاداتهم.

رابعا: فروض البحث

ستتخطى الاقتصاديات القوية في ظل العولمة المالية التحديات الاقتصادية العالمية مع انتشار وباء كورونا.

خامسا: خطة البحث

المبحث الأول: الإطار العام للبحث.
المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية العالمية في ظل انتشار وباء كورونا.
المبحث الثالث: التحديات الاقتصادية العالمية في ظل العولمة المالية وانعكاسها على انتشار وباء كورونا.
المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 21, August, 2023.
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

المبحث الثاني

التحديات الاقتصادية العالمية في ظل انتشار وباء كورونا

مع ظهور فيروس كورونا ، تشير التوقعات إلى انخفاض في النمو الاقتصادي العالمي، بافتراض أن العالم نجح في اعتماد سياسات لضمان الاحتواء السريع للفيروس ، وتأثيره يقتصر على الربع الأول من العام. ومن المتوقع أنه إذا استمر الفيروس في الانتشار لفترة طويلة وانتشارا جغرافيا ، سيكون التأثير على النمو الاقتصادي أكبر.

تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد العالمي سيدخل في ركود عالمي في عام 2020 على غرار أو لا يتجاوز ذلك خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وكلما تم احتواء الفيروس بشكل أسرع ، كان التعافي أسرع وأقوى في عام 2021 (Al-Raamadan & Hasan, 2022).

تعتبر الاقتصادات المتقدمة بشكل عام في وضع أفضل للاستجابة للأزمة ، مقارنة بالعديد من الأسواق الناشئة والبلدان المنخفضة الدخل التي تواجه تحديات كبيرة ، والتي تأثرت بشكل كبير بتقلبات رأس المال الناتجة عن التطورات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية(Fernandes, 2020).[1]

تسبب فيروس كورونا الجديد في انتشار حالة من القلق والخوف العالميين ، لذا اتخذت الدول التي انتقل إليها الفيروس خطوات لمنع انتشاره بين سكانها على نطاق واسع ، مثل الصين وسنغافورة ، التي ألغت الاحتفالات والأحداث التي تتطلب تجمعات بشرية كبيرة ، مثل احتفالات العام القمري الجديد. في حين أن البلدان التي لم تُصاب بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية قد اتخذت تدابير لمنع انتقاله إليها ، فقد منعت بعض الدول السفر والرحلات الجوية من وإلى الصين ، بينما حذرت دول أخرى مواطنيها من السفر إلى هناك ، وعملت على تعزيز إجراءات المراقبة والتحكم للدخول الموانئ وحساب وفحص الوافدين من الصين(Rashid et al., 2021).

وقد انعكست حالة القلق هذه على أداء الأسواق المالية العالمية ، وتعرض البعض لخسائر فادحة ، عندما تراجعت إلى أدنى مستوياتها في شهور ، كما حدث في مؤشرات الأسهم الأمريكية ، التي تراجعت بشكل حاد ، وخسرت أكثر من 2٪ في يوم الاثنين 27 يناير وحده ، وانخفضت أيضًا مؤشرات الأسهم الأوروبية بنسبة 1.5٪ في المتوسط في نفس اليوم. أيضا في آسيا ، سجل مؤشر نيكي الياباني أكبر خسارة يومية له في خمسة أشهر ، بانخفاض أكثر من 2 ٪

لم تترك أسواق النفط وراءها أيضًا ، وانخفضت بشكل ملحوظ بسبب القلق الذي ساد تجارها ، حيث كانوا قلقين من أن يسبب الفيروس انخفاضًا في الطلب على النفط ، خاصة في الصين ، التي تعد أكبر مستهلك للطاقة في العالم. وقد انعكس هذا في انخفاض أسعار خام برنت إلى أقل من 60 دولارًا للبرميل للمرة الأولى منذ أكتوبر الماضي ، وسجلت أسعار الخام الأمريكي أدنى المستويات منذ أكتوبر أيضًا. توقع بنك باركليز انخفاض أسعار النفط بمقدار دولارين للبرميل خلال عام 2020 ، بسبب التأثير الاقتصادي المحتمل لانتشار فيروس كورونا ، واقترح البنك أن متوسط سعر خام برنت انخفض إلى 62 دولارًا للبرميل ، ومتوسط وانخفض سعر الخام الأمريكي إلى 57 دولارًا للبرميل(H Farrell & A Newman, 2020).[2]

ومع ذلك ، على الرغم من هذه الخسائر الفادحة في الأسواق المالية والنفطية ، والتي تعد مؤشراً على الضغوط التي يتحملها الاقتصاد العالمي ككل بسبب تهديدات انتشار فيروس كورونا الجديد ؛ وتجدر الإشارة إلى أن هذه الظروف عادة ما تكون متوقعة ومبررة ، خاصة في ظل الانخفاض المفاجئ في معنويات المستثمرين والتجار في الأسواق ، ولكن هذه الضغوط تتلاشى بسرعة بمرور الوقت ، خاصة عندما تكون العلامات الأولى لانخفاض انتشار الفيروس(Prabu et al., 2021) .

سيواجه العديد من المصدرين الدوليين ضغوطا مالية. ستشكل أزمة الصحة العامة المستمرة أيضًا تهديدًا للاستقرار السياسي والمالي داخل الصين نفسها. إذا كانت شرعية الحكومة مهددة بشكل خطير ، فمن المرجح أن تستجيب من خلال تعزيز تدابير الرقابة الاجتماعية ، وفي الوقت نفسه ، إذا امتد استخدام الحكومة للسياسات النقدية والمالية التوسعية لتحفيز الاقتصاد حتى عام 2021 وما بعده ، فإن هذا سيجدد المخاوف بشأن الصين أرصدة الديون الخاصة الهائلة والاستقرار المالي. على المدى الطويل. مع الأخذ في الاعتبار التأثير المباشر لضعف

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 21, August, 2023.
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

الطلب في الصين ، فضلاً عن الاضطراب الاقتصادي المحتمل في البلدان الأخرى مع انتشار الفيروس على مستوى العالم ، فقد تنخفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي إلى أقل من 2.5٪ هذا العام(Hasan, 2022).
إن تداعيات "وباء كورونا" يمكن أن تنذر بتأثيرات سلبية أكثر على حركة الاقتصاد العالمي ، حيث من المرجح أن يصاب المزيد من البلدان باتجاه الحمائية التجارية للصادرات ، وخاصة تلك المتعلقة بالإمدادات الطبية ، مما قد يدفع البعض إلى رؤيتها التجارة كوسيلة مضطربة. لضمان الوصول إلى المنتجات الأساسية. بطريقة يمكن أن ترسي قاعدة اقتصادية: الاكتفاء الذاتي من خلال الحمائية "في أوقات الرخاء" هو أفضل ضمان في مواجهة الندرة "في أوقات الشدة" وهو ما نشهده حاليًا نتيجة لتلك الأزمة خاصة فيما يتعلق بالسلع الطبية والصيدلانية(Al-Okaily, 2021).
في تقديري ، فإن فكرة تعزيز التدابير الحمائية - خاصة مع التوسع في الانتشار الديموغرافي لوباء كورونا - ستلحق الضرر في نهاية المطاف بجميع البلدان ، وخاصة الأكثر ضعفا. تؤدي التدابير التقييدية التي تتخذها البلدان إلى تقليص حجم الإمدادات العالمية ، وخاصة في مجال الإمدادات الطبية ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وتدفع باتجاه فرض قيود جديدة على الصادرات لعزل الأسواق المحلية ، مما يؤدي إلى "تأثير مضاعف" على الأسعار العالمية. على سبيل المثال: عندما تصدر سبع دول 70٪ من أجهزة التنفس في جميع أنحاء العالم - فإنها تلعب دورًا حيويًا في علاج الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. إذا حظرت دولة واحدة الصادرات ، فقد ترتفع الأسعار بنسبة 10٪ على المدى القصير ، وقد تتصاعد أكثر من ذلك بكثير إذا استجابت بقية البلدان في إطار الحمائية(Leoni et al., 2021).
قد يفتح انتشار هذا الفيروس الطريق أمام تغييرات كبيرة في ظروف العمل ، ومع انتشار أنماط العمل من المنزل وساعات العمل المرنة - التي أصبحت أسهل بفضل تقنية الجيل الجديد - بشكل أسرع ، سيثبت هذا التيار نفسه بعمق خاصة في قطاع الخدمات بالإضافة إلى ذلك. يمكننا ملاحظة التغيرات في عادات المستهلكين للأفراد في مجالات الصحة والنظافة والسياحة(Rinaldi et al., 2020).

بدأت العديد من البلدان في الإعلان عن حزمة سياسات مالية توسعية بمبالغ غير مسبوقة للحفاظ على الضرر الذي سيحدثه الوباء على الاقتصاد عند أدنى مستوياته قدر الإمكان ، وفي هذا المناخ الذي لن تكفي فيه السياسات النقدية ، تصبح الحوافز المالية ضرورية للغاية . البلدان في هذه المرحلة ليست في وضع يمكنها من التفكير في تكلفة السياسات المالية التوسعية وآثارها الجانبية المحتملة ، ولكن بعد تخطي الوباء لفترة معينة ، ستبدأ البلدان في التفكير في كيفية سد العجز المتزايد والسيطرة على الميزانية يمكن اقتراح مستوى الدين العام ، وكذلك حذف الديون على جدول الأعمال الدولي للحد من الدين الدولي - الذي يتجاوز حاليًا 250 تريليون دولار وسيزيد بسرعة في الفترة المقبلة - إلى معقول ومعقول مستويات مستدامة ، مثل سد العجز الداخلي في الميزانية ؛ قد تتحرك البلدان لإجراء إصلاحات ضريبية جادة ضد الفئات ذات الدخل المرتفع ، وقد تحدث صراعات قوية على المستويين الدولي والوطني حول الإصلاحات الضريبية والديون العالمية ، وأخيرًا لن يكون من المستغرب أن العديد من البلدان تشرع في إصلاحات أساسية في النظام الصحي(Ozili & Arun, 2020) . [3]

المبحث الثالث
التحديات الاقتصادية العالمية في ظل العولمة المالية وانعكاسها على انتشار وباء كورونا

أولا: مفهوم العولمة المالية ومظاهرها
شهد الربع الأخير من القرن العشرين العديد من التغيرات العالمية السريعة والعميقة في آثاره واتجاهاته المستقبلية. لقد تحول الاقتصاد العالمي إلى قرية صغيرة متناغمة بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية. لقد أصبح هناك سوق واحد يوسع دائرة ونطاق المنافسة لجميع العملاء الدوليين ، وقد ظهرت المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات إلى الوجود الكتل الاقتصادية العملاقة ويسعى الجميع لمواجهة التهديدات في سياق إزالة القيود بجميع أشكالها وتحرير الاقتصاد والمعاملات المالية على وجه الخصوص. وقد أدى ذلك إلى مفهوم جديد لا يزال يثير الجدل على نطاق واسع ، وهو مفهوم العولمة.

مفهوم العولمة:

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 21, August, 2023.
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

العولمة هي العملية التي يؤدي من خلالها التدفق الحر والمتزايد للأفكار ، والأشخاص ، والسلع ، والخدمات ، ورأس المال إلى اندماج الاقتصادات والمجتمعات في ازدهار متزايد للدول التي شاركوا فيها. فقد زاد الدخل وارتفع مستوى المعيشة في أجزاء كثيرة من العالم ، جزئياً من خلال توفير التكنولوجيا المتقدمة للبلدان الأقل نمواً.
العولمة ليست ظاهرة جديدة بل هي التفاعل والتكامل المتزايد بين أنشطة المجتمعات البشرية في جميع أنحاء العالم ، وخاصة الأنشطة الاقتصادية. يتضمن هذا التعريف وصفا ومعالجة. يشير الوصف إلى التوسع في التدفقات الدولية للتجارة والتمويل والمعلومات في سوق عالمية متكاملة ، ويشير العلاج إلى تحرير الأسواق الوطنية والعالمية. مع الإيمان بأن التجارة الحرة وتدفقات التمويل ستحقق أفضل النتائج لكل من النمو الاقتصادي ورفاهية الإنسان.
العولمة هي تكامل إنتاج وتوزيع واستخدام السلع والخدمات بين اقتصادات العالم, فهي ناتج الأنشطة الاقتصادية من المنطقة المحلية إلى المجال العالمي ، بحيث يتم تحويل رأس المال إلى البلدان التي يكون فيها أجر العمل ، وكذلك التكاليف الأخرى ، ومتطلبات البنية التحتية والخدمات المختلفة ، السياسية الاستقرار والقوى العاملة ووسائل الإعلام وأشياء أخرى متوفرة.
يرى البعض أن العولمة تهدد الهوية المحلية والوطنية وفقدان قيمها ونمط الحياة ، أي القضاء على الثقافات الموجودة وفقدان الحضارة الإنسانية. في الوقت نفسه ، إبقاء الحدود مفتوحة أمام حركة رأس المال والسلع والأفكار.[4]
ثانيا:مظاهر العولمة المالية:
تقوم العولمة المالية على ثلاثة جوانب ، تعرف باسم La Regle de Trois D ، وتظهر على النحو التالي:

1- تجزئة الأسواق المالية (إزالة حواجز السوق):
تتمثل هذه الظاهرة في تجزئة الأسواق المالية والعمل على مستوى كبير من الأنشطة حيث أصبحت تعمل في إطار سوق مالية واحدة تتميز بحركة رأس المال بحرية ، وذلك بفضل إلغاء بعض القوانين من جهة والتطور التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى ، مما سمح لهذه الأسواق بتطوير طرق تقييم السوق وتحسين فعاليتها بالإضافة إلى إنشاء منتجات جديدة مثل ظهور أدوات مالية جديدة (المشتقات المالية).
الهدف الرئيسي من إزالة الحواجز بين الأسواق هو السماح بالاندماج وكذلك السماح بمخاطر المنافسة والتحويل على المستوى العالمي ، حيث لا توجد قيود وحدود تفصل بين الأسواق (سوق المال - السوق المالي - سوق الصرف).
2- الوساطة غير المالية: الاتجاه من التمويل غير المباشر إلى التمويل المباشر
حتى بداية الثمانينيات ، كانت نماذج التمويل على شكل قروض مصرفية ، حيث مثلت الوساطة المالية أكبر نسبة في التمويل الاقتصادي ، وساعد الضعف النسبي للأسواق المالية والفشل في تحقيق الكفاءة اللازمة في ذلك. تدابير مثل إعادة تنظيم الأسواق الثانوية للقيم المنقولة ، وتوسيع الأسواق النقدية ، وتسهيل إجراءات الإصدار في الأسواق المالية الأولية ، وكذلك إنشاء أسواق للمنتجات المشتقة للمؤسسات. أدى هذا التطور الذي شهدته الأسواق ، بالإضافة إلى المنافسة في ضوء تنوع طرائق التمويل ، إلى تغييرات جذرية في الممارسة المصرفية ، والتي أثرت بشكل كبير على دور الوساطة الكلاسيكية لتوليد ظواهر حجب الوساطة وتوجه التمويل غير المباشر نحو تمويل مباشر.
3- تخفيض التنظيم المصرفي:
من أجل الحصول على أفضل فعالية للنظم المالية ، تبنت معظم الدول المتقدمة سياسة في بداية الثمانينيات تتم من خلالها حركة رأس المال بحرية بين المؤسسات المالية المختلفة ، بالإضافة إلى إلغاء الرقابة على الصرف وفتح الأموال الأسواق لبعضها البعض ، حيث تسمى هذه التدابير سياسة للحد من التنظيم المالي. وبعبارة أخرى ، تمت إزالة الحواجز القانونية التي تعوق أو تمنع المنافسة الكاملة بين المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية. وقد تجسدت هذه الظاهرة أكثر على مستوى الجهاز المصرفي من خلال سياسة الحد من تقنين النشاط المصرفي وموجز محتواه على النحو التالي:

- تم تحرير أسعار الفائدة حيث يتم تحديدها في السوق من خلال العرض والطلب (تم إلغاء سياسة تأطير القرض).
- السماح للبنوك بالتنوع في الأنشطة المصرفية والمالية المختلفة (أي التحول من البنوك المتخصصة إلى البنوك الشاملة).
- السماح بتوسيع الأسواق المصرفية.

[4] مهني, & دنيازاد. (2019). مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تحديات العولمة المالية (**Doctoral dissertation**).

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 21, August, 2023.
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

ثالثا: التحديات الاقتصادية في ظل العولمة المالية في ظل انتشار وباء كورونا.

يرجح الكثيرون أن انتشار وباء كورونا ستكون واحدة من أهم أسباب تراجع العولمة المالية وكذلك مختلف أنواع العولمة الأخرى، وفقًا لـ "مصفوفة صاعدة" تندرج الأوبئة تحت درجة متقدمة ، بعد التوترات التي تسببها نزاع تجاري أمريكي مع الهيكل الاقتصادي للصيغة الدولية والحواجز التجارية الناتجة تحت اسم "الحمائية". دون إغفال البعد البيئي وتداعيات التغيرات المناخية المتتالية في التيارات الوطنية المتنامية التي تدعو إلى التخلص من "عبء التكلفة" والذي ترجمه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ.

يشار إلى أن الحديث عن "آثار العولمة" ومسارات التطويق مع الاندماج في النظام العالمي ، تم الدفع به خلال ما يحدث في العالم "أزمة كورونا" بالتوازي مع صعود اليمين واليسار. التيارات الشعبوية وأجنداتها الوطنية في الفترة الأخيرة. لأنه ليس من غير المحتمل أن "تنحسر العولمة" ، بدءًا من المسار الاقتصادي ، قانون الحمائية بالتزامن مع الاضطراب المؤسسي للتجارة الدولية - تلك الانعكاسات نتيجة لكورونا - وتخفيضها اللاحق في علاقات الترابط بين البلدان الحد الأدنى في مقابل التركيز على بناء القدرات الذاتية. يتوافق مع سيناريوهات العزل الممتدة ويستعد لها.

المبالغة في الحديث عن "نهاية العولمة" ، شريطة أن يعتمد العالم على نفسه بدلاً من الانفتاح على العالم لمواجهة تداعيات إحياء العولمة "هو حديث ضعيف ، بل بالأحرى يجب استبداله بالحديث عن "إعادة إنتاج العولمة. "قد تنتهي اقتصادات السوق الحرة في البداية تداعيات الأزمة المالية ما بعد العالمية في عام 2008. والأزمات المتنوعة الأخرى التي تم اختبارها في التعامل مع الانتشار ، كانت هناك حاجة إلى إعادة إنتاج نموذج" العولمة "وفقا للبيانات الحديثة أن مساراتها تستند إلى أطر التعاون في المجالات ذات الطبيعة البشرية مثل الحماية الصحية ومكافحة الأوبئة ، شريطة أن تشكل العولمة - في شكلها الجديد - "نافذة دمج" تقوم على التعاون المتبادل في إطار العمل الجماعي.

ع ذلك ، فإن أسوأ عيوب النمط الاقتصادي العالمي الحالي هي أن البلدان المتخصصة في إنتاج وتصدير الحبوب والأغذية ومستلزمات الحماية الطبية تفرض قيودًا على تصديرها ، كما فعلت أوكرانيا وروسيا وفيتنام مؤخرًا من حيث الغذاء ، الولايات المتحدة وألمانيا ودول أخرى في مجال المنتجات الطبية.

وما يزيد من حجم المشكلة هو غياب تشكيل خلية أزمة عالمية للتخفيف من حدة المشكلات الناتجة رغم وجود الأمم المتحدة وعشرات المنظمات الدولية المتخصصة في الشؤون الاقتصادية. مثل هذا الوضع سيدفع البلدان التي ، في ظل عولمة العقود الثلاثة الماضية وتقسيم العمالة الدولية الحالية ، إلى إنتاج طعامها وأدويتها وغيرها من السلع الضرورية والاستراتيجية للعودة إلى إنتاجها محليًا تحسبًا لنقص التي يمكن أن تؤدي إلى انتشار الجوع وانهيار أنظمتها الصحية.

لا تقتصر قائمة الدول التي تخلت عن الإنتاج على الدول الفقيرة والنامية مثل الدول العربية والأفريقية ، بل تشمل أيضًا قائمة بالدول الصناعية مثل إيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا. وهذا يعني عودة الدولة إلى دور أكبر في اقتصاد الإنتاج الحقيقي على حساب الاقتصاد المضاربي والمشتقات المالية الافتراضية والرأسمالية. [5]

[5] برجة, & بلوطار. (2019). تحديات المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في ظل العولمة المحاسبية.

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 21, August, 2023.
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

المبحث الرابع
الإستنتاجات والتوصيات

أولا: الإستنتاجات

1- بعد انحسار جائحة كورونا أن تتم إعادة النظر فى جدوى هياكل التكتلات الإقليمية وفى مقدمتها الاتحاد الأوروبى.
2- إعادة النظر فى شكل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية بين مختلف الأنظمة الدولية.
3- احتماالت حدوث ركود أشد مما كان متوقعا في الإقتصادات الكبرى، وفوضى مالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية بسبب ارتفاع مستويات المديونية والهشاشة المالية.
4- تشير كافة التوقعات الاقتصادية أن السيناريو الأقرب للحدوث هو أن نشهد هبوطا حادّا ثم انتعاشا سريعا للأنشطة الاقتصادية.
5- تسمح العولمة المالية للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة وتوفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال ومجالا للتنويع ضد كثير من المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم بين مختلف الأسواق.
6- زيادة تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى الدول النامية، وقد يتسبب في عدم استقرار اقتصاد تلك الدول.

ثانيا:التوصيات

1- تطوير الأداء الاقتصادي من خلال الحصول على التمويل اللازم للقيام بمختلف الاستثمارات.
2- تنويع وتعميق فرص الاستثمار في الأسواق المالية مما يشجع على جلب وتشجيع الاستثمار الأجنبي.
3- يجب الاستفادة من الثروة والثورة المعلوماتية الحديثة خاصة وأنها أصبحت تتطور يوما بعد يوم وأصبحت الأموال والمعلومات والاتصالات والتجارة والاستثمارات تنتقل عبر الحدود بسرعة وسهولة.

المراجع

مراجع باللغة العربية:

1- مهني, & دنيازاد. (2019). مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تحديات العولمة المالية (Doctoral dissertation).
2- برجة, & بلوطار. (2019). تحديات المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في ظل العولمة المحاسبية.

References

1. Al-Okaily, M. (2021). Assessing the effectiveness of accounting information systems in the era of COVID-19 pandemic. *VINE Journal of Information and Knowledge Management Systems*. https://doi.org/10.1108/VJIKMS-08-2021-0148
2. Al-Raamadan, N. S. A., & Hasan, M. F. (2022). Using Options Futures Derivatives Weather in Hedging. *Technium Soc. Sci. J.*, *31*, 430.
3. Fernandes, N. (2020). Economic Effects of Coronavirus Outbreak (COVID-19) on the World Economy. *SSRN Electronic Journal*. https://doi.org/10.2139/ssrn.3557504
4. H Farrell, & A Newman. (2020). Will the Coronavirus End Globalization as We Know It? | Foreign Affairs. *Foreign Affairs*, *16*(3), 1–4. https://www.foreignaffairs.com/world/will-

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 21, August, 2023.
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

coronavirus-end-globalization-we-know-it
5. Hasan, M. F. (2022). *Bank Mergers and Acquisitions Trends Under Recent Crises*. https://www.researchgate.net/publication/363211128
6. Leoni, G., Lai, A., Stacchezzini, R., Steccolini, I., Brammer, S., Linnenluecke, M., & Demirag, I. (2021). Accounting, management and accountability in times of crisis: lessons from the COVID-19 pandemic. *Accounting, Auditing \& Accountability Journal*, *34*(6), 1305–1319.
7. Ozili, P. K., & Arun, T. (2020). Spillover of COVID-19: Impact on the Global Economy. In *SSRN Electronic Journal* (pp. 41–61). IGI Global. https://doi.org/10.2139/ssrn.3562570
8. Prabu, S., Tripathi, A., Kaur, K., Krishna, M. M., Bora, A., & Hasan, M. F. (2021). A Comprehensive Study of Internet of Things and Digital Business on the Economic Growth and its Impact on Human Resource Management. *Proceedings - 2021 International Conference on Computing Sciences, ICCS 2021*, 91–94. https://doi.org/10.1109/ICCS54944.2021.00026
9. Rashid, R. N., Kareem, H. B., Ali, M. H., & Hasan, M. F. (2021). The Role of Internal Control Techniques in Sustainable Development to Improve Financial Performance. *Studies of Applied Economics*, *39*(11). https://doi.org/10.25115/eea.v39i11.6324
10. Rinaldi, L., Cho, C. H., Lodhia, S. K., Michelon, G., & Tilt, C. A. (2020). Accounting in times of the COVID-19 pandemic: a forum for academic research. *Accounting Forum*, *44*(3), 180–183. https://doi.org/10.1080/01559982.2020.1778873